دور العشائر في العلاقات العراقية – السورية (1921-1935)
(دراسة تاريخية وثائقية)

د.عدي محسن غافل / كلية التربية / جامعة كربلاء
د.احمد محمد طنش/كلية التربية/جامعة القادسية

المقدمة :
تناول هذا البحث العلاقات العراقية – السورية (1921-1935) اذ حدد البحث بهذا التاريخ حصرا ليبدا بتأسيس الدولة العراقية المعاصرة في عام 1921 ودخول العراق بعلاقات مع دولة مجاورة ، وينتهي بعام 1935 ، وهو العام الذي عقد فيه مؤتمر تدمر ، الذي وضع اسس العلاقة الوطيدة بين سوريا والعراق ، وانهى تقريبا الخلافات الحدودية بين البلدين ، اذ كانت العلاقة خلال مدة البحث مقتصرة على الخلافات العشائرية وتنازعها المستمر على الحدود ، الذي ادخل الحكومتين في مفاوضات مستمرة من اجل وضع حد لتلك النزاعات ولدعم اواصر التعاون بين البلدين ، وتوطيد العلاقة بينهما فكان تركيز البحث على نقاط ذلك الخلاف ، وبشكل مفصل من خلال الحصول على وثائق مهمة غير منشورة ، فضلا عن استخدام التقارير البريطانية السنوية، التي تعد وثائق منشورة ، اذ تم من خلالها التعرف على العلاقة بين الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة على العراق وبين الحكومة الفرنسية ، بصفتها الدولة المنتدبة على سوريا . فجاء هذا البحث دراسة بحتة لتلك العلاقات من خلال هذه الوثائق التي استوفت في اعطاء نبذة واضحة عن كل المحاور التي وردت في هذه الدراسة.

العلاقات العراقية ـ السورية وتاثير الخلافات العشائرية فيها:
انطوت العلاقة بين العراق وسوريا على العديد من المشاكل اهمها مشكلة الحدود وتجاوزات العشائر العراقية والسورية على الحدود ، والتنازع المستمر بينها الذي تزامن مع النزاع العراقي – النجدي ، الذي كانت قبيلة شمر من دوافعه المهمة والتي تسببت في الخلاف ذاته بين العراق وسوريا بعد ان استقرت بالقرب من الحدود السورية ، هذا فضلا عن التجاء العديد من القبائل النجدية الى سوريا عبر الاراضي العراقية ، الامر الذي ادى الى ارباك الوضع على الحدود وعدم استقراره ، و لاسيما ان الحدود بين العراق وسوريا عينت بموجب الاتفاق البريطاني – الفرنسي عام 1920 بسبب وقوع العراق تحت الانتداب البريطاني ، وسوريا تحت الانتداب الفرنسي ، الا انه رغم ذلك بقيت هناك نقاط اختلاف حول تعيين خط الحدود وهو ما اخذت السلطات البريطانية على عاتقها مهمة متابعته والتفاوض بشانه مع السلطات الفرنسية في سوريا والتي مثلها المفوض السامي الفرنسي [1].
اخذت الغزوات والهجمات العشائرية بالازدياد على الحدود العراقية – السورية والتي سببتها عشائر الدليم وشمر العراقية وعشيرة العكيدات السورية ، وان اهم تلك الغزوات ما قامت به قبيلة شمر ومهاجمتها ونهبها قافلتين قادمتين من دمشق تحملان السلاح ، والذي سبب ارباك الوضع على الحدود ، فضلا عن اثارة مسالة تهريب الاسلحة بين العراق وسوريا مما دفع السلطات الفرنسية الى التصدي للقوافل المارة من سوريا الى العراق وبالعكس ، وتفتيشها من اجل الحد من تلك الظاهرة [2].

مؤتمر القائم :
اقترحت السلطات البريطانية في العراق عقد مؤتمر من اجل وضع حد لمنازعات العشائر يجتمع بموجبه شيوخ العشائر المتنازعة من اجل توطيد الاستقرار على الحدود وفضلت اختيار القائم مكانا لعقد ذلك المؤتمر ، واخذ مستشار وزارة الداخلية كينهان كورنو اليس يتابع التقارير الواردة الى وزارة الداخلية عن تلك الاحداث وعمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل عقد ذلك المؤتمر ، واصدر بعض الاوامر الى المفتش الاداري في لواء الدليم من اجل اطلاعه على مجريات الاحداث وجلسات ذلك المؤتمر الذي انعقد في 6 آيار 1923 وحضره الممثلون البريطانيون والعراقيون وشيوخ الدليم الا ان شيوخ العكيدات وممثلوا دمشق لم يحضروه في ذلك اليوم فطلبت وزارة الداخلية من المفتش الاداري توضيح اسباب عدم حضور ممثلي دمشق وابدت مخاوفها من امتناع شيوخ العكيدات من حضور المؤتمر وبالتالي عدم التوصل الى تسوية ، الا ان اللفتنانت الفرنسي تي ريه ارسل كتابا اوضح فيه سبب عدم حضور ممثلي دمشق وشيوخ العكيدات واكد على حضورهم في اليوم التالي اي في 7 آيار 1923 ، وفي ذلك اليوم وصل الممثلون الفرنسيون والسوريون الى القائم ومن ثم وصل علي السليمان شيخ الدليم يرافقه عفتان الشرجي ، ثم افتتح المؤتمر اعماله مما ادى الى ارتياح الحكومة

(1) Special Report 1920-1931 , p.30.
(2) Report by his majesty's High Commissioner on the Finances Administration and Condition of Iraq for the Perid from October 1st . 1920 to March 31st .1922 , London , 1922 , p.20.

العراقية وازالة الشك الذي انتابها اثر غياب ممثلي دمشق ، اوضح اللفتنانت (تي ريه) خلال المفاوضات ان شيوخ عشائر العكيدات كانوا غير راغبين بالمجيء الى المؤتمر بسبب عقده في القائم، معللا سبب ذلك بانهم سوف يضطرون الى المرور امام اعدائهم وطلبوا عقد ذلك المؤتمر على الحدود ، الا انه لم يقبل بذلك الاقتراح[1] .

طلبت وزارة الداخلية من المفتش الاداري في لواء الدليم طرح فكرة اجراء التحكيم بين العشائر من اجل حسم النزاع القائم بينها ، وقبل الطرفان بعد ذلك بتحكيم عجيل الياور شيخ عشيرة شمر وفهد الهذال شيخ عشيرة عنزة وعلى اثر ذلك قرر المؤتمرون قبول ما اتفقت عليه العشائر بجعل عجيل الياور وفهد الهذال محكمين على ان يتم حسم الخلافات بموجب قانون العشائر وان تعرض القرارات التي يتوصلان اليها على المؤتمر للمصادقة عليها وحضور متصرفي الدليم العراقي والدير السوري لجلسات المؤتمر بمثابة فاحصين ، وبعد مفاوضات متعددة اتفق الطرفان على اتباع قرار محكمي العشائر واجتمع رؤساء الدليم امام المحكمين ، الا ان حدوث طارئ سببه اختلاف شيوخ العكيدات في حسم خلافاتهم الداخلية ادى الى طلب متصرف الدير السوري تأجيل جلسة المؤتمر التحكيمية الى اليوم التالي حتى يتمكن من حسم النزاع القائم بين شيوخ العكيدات ، وفي خضم تلك التطورات اوصت وزارة الداخلية المفتش الاداري في لواء الدليم ليبلغ بدوره المتصرف ليعمل على كسب ود شيوخ عشائر الدليم من اجل تفادي ما وصل اليه حال عشيرة العكيدات ولرغبته في عدم توقف اعمال المؤتمر مرة اخرى[2] ، وفي تلك الاثناء اعيد عقد الجلسة التحكيمية في 11 آيار 1923 حيث حضرها متصرفا الدليم والدير والشيوخ المحكمون ورؤساء عشائر العكيدات والبو سارة والبكارة السورية ورؤساء عشائر الدليم والجغايفة العراقية ، وفي تلك الاثناء انتخب علي السليمان شيخ الدليم مع بعض الشيوخ للتفاوض في ما بينهم ثم اخبر علي السليمان المؤتمرين بانهم يرغبون في حسم خلافاتهم فيما بينهم من دون محكمين ومن ثم قرر رؤساء الشيوخ العراقيون والسوريون ، الصلح ودفن الماضي أي من دون تعويض القيمة المنهوبة من هجمات العشائر مما ادى الى امتعاض الحكومة العراقية من جراء ذلك وعدم موافقتها على ذلك الحل بصفته حلا وقتيا وان تلك العشائر سوف تقوم بالغزو مجددا وانهم سوف يقتتلون من جديد ، على ابسط الاسباب.

وطلبت وزارة الداخلية من متصرف لواء الدليم والمفتش الاداري هناك عرض ذلك على اللفتنانت تي ريه ، الذي وجد بدوره انه من المستحيل الموافقة على تنظيم صورة نصوص الصلح بين كلا العشيرتين والتي لا تضمن حسم الحقوق المتنازع عليها سابقا ولاسيما المنهوبات ومسالة الارض [3] .

وفي تلك الاثناء حدث ما لم يكن بالحسبان ،حيث ظهرت جماعة كبيرة من الخيالة من عشيرة الدليم يحملون الاعلام والبنادق امام المكان الذي عقد فيه المؤتمر مما ادى الى مغادرة شيوخ العكيدات تاركين القائم متوجهين الى البو كمال داخل الاراضي السورية الامر الذي ادى الى فض المؤتمر وانهاء عقد جلساته ، فادت تلك الحادثة الى عدم رضا الحكومة العراقية على تصرف افراد عشيرة الدليم وطلبت من متصرف لواء الدليم تقديم اعتذار رسمي الى السلطات الفرنسية من اجل عقد المؤتمر مرة اخرى ، الا ان الممثلين الفرنسيين صرحوا بعدم استطاعتهم القيام بعقد المؤتمر من جديد ، ولكن بعد الالحاح الشديد ، وافقوا على المصادقة على اية مفاوضة يتم التوصل اليها فيما يخص الطرق التجارية فقط [4] .

موقف الحكومة العراقية :

ارجعت وزارة الداخلية سبب تلك الاضطرابات التي حصلت والتي ادت الى فض اعمال المؤتمر وعدم التوصل الى تسوية الى افراد عشيرة الدليم وعلى رأسهم علي السليمان وعفتان الشرجي ورئيس عشيرة البو محل ، واعلمت المفتش الاداري للواء الدليم بان تلك المظاهرة حصلت بتحريض من علي السليمان الذي كان يرغب في فشل المؤتمر ، وانه عمل ذلك عمدا من اجل انهاء اعمال المؤتمر يسانده في ذلك عفتان الشرجي، وارجعت وزارة الداخلية العراقية سبب قيامهم بذلك العمل الى الخشية من ادعاء شيوخ العكيدات بارض الحصيبة والخوف من تأييد الممثلين الفرنسيين لذلك وبالتالي سوف يؤدي الى حرمان عفتان الشرجي من اراضيه (الطابو) فضلا عن انه ليس في صالح علي السليمان ورؤساء العشائر الباقين عقد صلح لانه سوف يؤدي الى الاضرار بمصالحهم ، حيث انهم ينالون حصة مناسبة من الغنيمة المستحصلة من هجمات العشيرة ، ورأى مستشار وزير الداخلية ضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة ضد علي السليمان وعفتان الشرجي بوصفهما المسؤولين عن تلك الحادثة التي ادت الى عدم التوصل الى حل من شأنه وضع حد لتلك النزاعات العشائرية على الحدود[5].

عرض المفتش الاداري للواء الدليم على كورنواليس مستشار وزير الداخلية بعض الاسباب الاخرى التي ادت الى انهاء جلسات ذلك المؤتمر والتي من اهمها الممثلون الفرنسيون حيث كانوا احد تلك الاسباب فعلى الرغم من تقديم علي السليمان

---

[1] د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة 311/1171 ، العلاقات العراقية – السورية ، وثيقة 7 ، ص 20 ، كتاب من المفتش الاداري في الدليم الى وزارة الداخلية،18 ايار1923

[2] د.ك.و . ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة 311/1171 ، العلاقات العراقية –السورية ، وثيقة 7 ، ص21 ، كتاب من المفتش الاداري في لواء الدليم الى وزارة الداخلية ، 18 آيار 1923 .

[3] د.ك.و،ملفات البلاط الملكي ،الملفة نفسها

[4] د.ك.و . ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة 311/1171 ، العلاقات العراقية –السورية ، وثيقة 7 ، ص21-22 ، كتاب من المفتش الاداري في الدليم الى وزارة الداخلية ، 18 آيار 1923 .

[5] د.ك.و . ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة 311/1171 ، العلاقات العراقية –السورية ، وثيقة 7 ، ص23 ، كتاب من وزارة الداخلية الى المفتش الاداري في لواء الدليم ، 19 آيار 1923 .

اعتذاره الى شيوخ العكيدات الا ان اللفتنانت تي ريه صرح بان شيوخ العكيدات رفضوا الاستمرار في عقد المؤتمر ، ولكن بعد التحقيقات تبين ان مترجم اللفتنت تي ريه قد ذهب الى شيوخ العكيدات وبأمر من اللفتنت نفسه لاخبارهم بوجوب عودتهم الى البو كمال [1] .

تعاقبت بعد ذلك حوادث السلب على الحدود ، فبحلول عام 1925 هاجم افراد من عشيرة الدليم قافلة لشركة النقل الشرقية السورية ، الامر الذي ادى الى تأزم الوضع على الحدود وامتعاض السلطات الفرنسية من جراء ذلك ومن ثم اقتراحها بقيام دوريات مسلحة من سوريا والعراق لتجوب المناطق الحدودية بصورة متفاوتة [2] .

ازداد تأزم الوضع على الحدود بعد النزاع الذي نشب بين عشيرتي شمر العراقية وشمر السورية بسبب التنافس الذي حصل بين شيخي العشيرتين عجيل الياور ودهام الهادي [3] .

ابدت الحكومة العراقية امتعاضها مما حدث ودعت الى تجنب تلك النزاعات العشائرية الا ان تلك النزاعات اخذت بالتكرار حيث تجددت في بداية عام 1926 ، الامر الذي ادى الى ارسال وزارة الداخلية تحذيرا الى الشيخ عجيل الياور يحذره من مغبة القيام بمهاجمة افراد شمر القاطنين في سوريا ، وتبين لها بان الشيخ دهام الهادي هو السبب في اثارة تلك المتاعب والذي وصل الى نصيبين بمساعدة الفرنسيين واراد اخلاء المدينة و محاولته عقد اتفاق مع رؤساء القبائل السورية الاخرى وبالاخص عشيرة الجبور السورية النازلة بالقرب من الحدود العراقية واقناعها بمهاجمة الشيخ عجيل الياور وعشيرته ،ولقد تم ذلك فعلا الا ان عجيل الياور وافراد عشيرته تمكنوا من صد ذلك الهجوم ومن ثم مهاجمة مضارب الشيخ دهام الهادي واغتنام الكثير منهم [4] ، الا ان ذلك لم يمنع وزارة الداخلية من ارسال تحذير شديد اللهجة للشيخ عجيل الياور طلبت فيه الابتعاد عن سياسة الغزو مر اخرى وحثته على عقد صلح مع الشيخ دهام الهادي من اجل الحد من تلك النزاعات [5] ، اخذ مستشار وزارة الداخلية يبذل جهده من اجل استقرار الوضع على الحدود وتشاور مع وزير الداخلية في بداية تشرين الاول 1926 في امر العشائر وغزواتها واتفقا على اصدار اوامر الى المتصرفين المختصين باتخاذ التدابير الواجب عليهم اتخاذها تنفيذا لمنع وقوع الغارات ومعاقبة كل من لا يطيع الاوامر الحكومية او لا يتفق مع سياسة الحكومة ، الا ان الملك فيصل تدخل في ذلك وبين انه يجب ان لا يعاقب الذين خرجوا للغزو قبل اصدار تلك الاوامر ما لم يكونوا قد خالفوا التعليمات التي كانت نافذة المفعول قبل تاريخ اصدار الاوامر والتعليمات الجديدة[6] وبعد تباحث مستشار الداخلية كورنواليس مع الملك فيصل وافق الاخير على اعتقال الشرطة لاي فرد من العشائر اذا ثبتت مخالفته للاوامر الصادرة بشان منع الغزوات [7] .

مؤتمر تدمر:

سعت السلطات البريطانية والفرنسية الى عقد صلح بين الشيخين المتنازعين رغبة في الوصول الى تسوية بينهم وتحقق ذلك في 18 نيسان 1927 حيث التقى الشيخ عجيل الياور بالشيخ دهام الهادي في مدينة عانة من اجل التوصل الى حل نهائي بشأن المسائل المتنازع عليها [8] ،الا ان هذا لا يعني هدوء الاوضاع على الحدود واستقرار العلاقات بين البلدين حيث اخذت الحكومة العراقية في حزيران 1927 بالمطالبة ببعض الاراضي التي هي ضمن الاراضي السورية حيث طرحت فكرة ضم بحيرة الخاتونية الى العراق لاغراض عسكرية مما سبب سخط السلطات الفرنسية وعدم رضا السلطات البريطانية في الوقت نفسه [9] .

اعترضت الحكومة البريطانية على ما طرحته الحكومة العراقية ورغبتها في ضم بعض الاراضي السورية وعبرت عن ذلك بقولها : " انه في حالة تهدئة العشائر وتوطيد الامن على الحدود تظهر الحكومة بمطالب بعيدة المنال " [10] ،وسعت جاهدة من اجل اقامة الصلح بصورة دائمية بين العشائر واوضحت ذلك الى رئيس الوزراء انذاك عبد المحسن السعدون ومن ثم الى الشيخ عجيل الياور حيث عدته المسؤول عن افراد عشيرته وعن توطيد الامن على الحدود ، وطلبت منه

---

[1] د.ك.و . ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة 311/1171 ، العلاقات العراقية –السورية ، وثيقة 7 ، ص25 ، كتاب من المفتش الاداري في لواء الدليم الى وزارة الداخلية ، 22 آيار 1923 .

[2] British Report , 1925 , p.23

[3] 3-Ibid , p.24.

[4] Air 23/150x/m 04583 , Telegram From Adminstire Inspectore of Mousel to Cornwallis , 26 August 1926 .

[5] Tdid , Telegram from cornwallis to Adminstratire Inspector of Mousel , 27 August 1926 .

[6] د.ك.و . ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة 311/1171 ، العلاقات العراقية –السورية ، وثيقة 7 ، ص6 ، كتاب وزير الداخلية الى رئيس الديوان الملكي ،2 تشرين الاول 1926.

[7] د.ك.و،ملفات البلاط الملكي ،الملفة نفسها

[8] British Report , 1927 , p.59.

[9] د.ك.و . ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة 311/1171 ، قرارات مجلس الوزراء ، وثيقة 89 ، ص133 ، كتاب من بوردلين الى الى رئيس الوزراء ، 7 حزيران 1927.

[10] د.ك.و . ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة 311/1171 ، قرارات مجلس الوزراء ، وثيقة 18 ، ص20 ، كتاب من كورنواليس الى رئيس الوزراء ، 3 تموز 1927.

التعاون مع الحكومة من اجل تنفيذ سياستها [1] ، اخذت بعد ذلك الحوادث والمنازعات الحدودية بالانخفاض تدريجيا ولم يذكر الا بضعة تجاوزات طفيفة غير مؤثرة ، وتم التحضير لمؤتمر يكون الاساس لتصفية كل الخلافات واخذت العشائر بعد ذلك بالتقارب فيما بينها ، من اجل فض كل ما يكدر صفو العلاقات ، وجرت المصالحة بين العشائر العراقية والسورية من اجل توطيد العلاقات بينهم وتجنب النزاعات والغزو وتجسد ذلك في مؤتمر العشائر الذي عقد في بيروت ومن ثم في تدمر في تشرين الاول 1935 وتم تصفية اغلب النقاط العالقة التي كانت اساس تازم العلاقات بين العشائر العراقية والسورية ولاسيما ذلك النزاع الذي نشب بين شمر العراق وشمر سوريا ،اذ كان لذلك المؤتمر الاثر الكبير في تصفية الاجواء، بحسب ما جاء في بنوده التي اكدت غالبيتها على التزام كل الاطراف بمبدا السلم والحوار والابتعاد عن أي نزاع مسلح لانه في نهاية الامريعد خسارة لكل الاطراف وان تلتزم العشائر القاطنة على الحدود، عراقية كانت ام سورية بقرارات الحكومتين العراقية والسورية وعدم السماح لاي تصرف يعبر عن مطامح شخصية لفرد ما او لقبيلة معينة ،ويجب ان تكون كل المواقف والتصريحات رسمية وعبر الحكومتين العراقية والسورية ،وليس عن طريق شيوخ القبائل او من يمثلهم من افراد وذلك من اجل التضييق على اولئك الشيوخ وحسر دورهم الاقليمي ليتسنى للحكومات الرسمية تبني كل المواقف سواء كانت محلية ام لا ،اذ ركز ذلك المؤتمر على دور الحكومات بدل الافراد اوعشائرهم كون ان تلك العشائر عراقية كانت ام سورية ممثلة بحكومات منتمية اليها كونها احد مكونات المجتمع و بالتالي تكون مسؤولة امام تلك الحكومات ولاتتصرف او تسلك سلوك فردي او شخصي دون الرجوع الى حكوماتها،اذ حاول المؤتمرون التركيز على تلك النقاط بوصفها اساس المشكلة وان كل النقاط المتنازع عليها ممكن حلها بسهولة عن طريق المواقف الرسمية والجهات الدبلوماسية المتمثلة بحكومات البلدين (العراق-سوريا) ، وبالتالي فقد عمل هذا المؤتمر على توطيد العلاقات بين البلدين بعد حسم تلك الخلافات العشائرية التي باتت غير ذات تاثير ،لاسيما بعد ان اصبحت معالم الدولتيين العراقية والسورية واضحة واللتان اخذا على عاتقهما حفظ النظام على الحدود [2] .ويبدو من خلال ذلك ان ذلك المؤتمر كان الحجر الاساس في توطيد العلاقة ليس بين العشائر فقط بل بين الحكومتين العراقية والسورية اذ كان نقطة البداية للتعاون الرسمي بين البلدين ومن ثم ازالة كل المعوقات التي من شانها ان تكون عقبة في طريق العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين ومن ثم شكل الانطلاقة نحو بناء علاقات دبلوماسية رصينة تكون اساسا لايستهان به في المستقبل .

الخاتمـــة :

عرضت هذه الدراسة للعلاقة بين العراق وسوريا خلال المدة الواقعة بين عامي 1921 و 1935 ، فاظهرت ان تلك العلاقة تركزت حول الخلافات الحدودية والتي كانت العشائر العراقية والسورية على حد سواء سببا رئيسا فيها ،في وقت كانت فيه العلاقة بين البلدين حساسة للغاية ، وهذا امر بديهي بالنسبة لدولتين فتيتين، وفي طور التكوين ، وعلى الرغم من ذلك يلاحظ بان الحكومة العراقية سعت منذ البدء للتقرب الى سوريا والحيلولة دون الدخول في نزاع معها ، اذ عملت جاهدة من اجل ذلك عن طريق محاولتها السيطرة على العشائر العراقية القاطنة على الحدود وتوبيخها في حالة تعرضها للعشائر السورية ، وكان ذلك غاية بريطانيا ايضا ، اذ سعت هي الاخرى من اجل عدم الدخول في خلاف مع فرنسا ، لاسيما بعد تقسيم المصالح بينهما بحسب ما جاء في اتفاقية سايكس – بيكو المعروفة ،والتاكيد بصورة مستمرة على المطامح الشخصية لشيوخ القبائل في حالة حدوث صراع او نزاع مسلح بين تلك العشائر،والدعوة المستمرة الى عقد جلسات مشتركة لحل تلك الخلافات والنزاعات وتحقيق ذلك في مؤتمر تدمر ومانتج عنه من مقررات كان لها الاثر الكبير في تهدئة الاوضاع على الحدود وحسم الاقتتال بين العشائر الى حد ما وبالتالي وضع حدا لنزاع استمر لمدة ليست بالقصيرة .

المصادر

ا : الوثائق غير المنشورة .

أ- وثائق دار الكتب والوثائق ببغداد / الوثائق العراقية .

-ملفات البلاط الملكي :-

ت	رقم الملف	عنوان الملف
1	311/1171	العلاقات العراقية – السورية
2	311/1172	العلاقات العراقية – السورية
3	311/1182	العلاقات العراقية – السورية
4	311/2488	قرارات مجلس الوزراء
5	311/5290	الحدود العشائرية

[1] د.ك.و . ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملفة 311/1171 ، الحدود العشائرية ، وثيقة 19 ، ص51 ، كتاب من وزير الداخلية الى رئيس الوزراء ، 8 شباط 1929.

[2] الاستقلال (جريدة)، العدد 2366 ، 1 كانون الثاني 1935 .

ب- الوثائق البريطانية :
وزارة الطيران : Air 23/150X/m 04583
ثانيا : الوثاق المنشورة
-الوثائق البريطانية :-
1-Report by his majesty's High commissioner on the finances Administration and condition of Iraq for the period from October 1st 1920 to march 31st 1922, London, 1922.
2-Report by His Britannic majesty's Government to the council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the year 1925 , London , 1926.
3-Report by His Britannic majesty's Government to the council of the League of Nations on the Administration of Iraq for the year 1927, London, 1928.
4-Special Report by His Britannic majesty's Government in the Untied Kingdom of Gret Britan and Northen Ireland to the council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the Period 1920-1931 , London , 1931.
ثالثا : الصحف :-
1-الاستقلال / العدد 2366 / كانون الثاني 1935 .